2024 آب العدد 14A
No.14A Aug 2024
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

تنكير العَلَم في اللغة العربية "دراسة نحويّة"

م . د . محمد عبد علي محمد جاسم
قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة الشطرة
mhmd.abd@shu.edu.iq

الملخص

تناول البحث مسألة نحوية لها أثر في تركيب الجملة في اللغة العربية ، و هي مسألة تنكير العَلَم ، و هو أحد أقسام المعارف الستة في اللغة العربية ، و ذلك بدراسة هذه المسألة دراسة نحويّة ، و على الرغم من أنّ العلم أعرفُ المعارف ـ كما قال أغلب النحويين – إلّا إنّه قد يُنَكَّر لأسباب عدة ، منها ما يتعلّق بطبيعته ؛ إذ إنّه قابل للتعدد و الشيوع و عدم التحديد ، و صفة الشيوع خاصة بالنكرات ، و منها ما يتعلّق بالتأثير اللفظي و المعنوي في تركيب الجملة ، كما هو الحال مع اسم (لا) النافية للجنس ، الذي يشترط أن يكون نكرة ؛ لأنّ (لا) النافية للجنس تفيد استغراق الجنس ، و يشترط أن يكون اسمها نكرة تقديرًا أو تحقيقًا ، و كذلك الأمر مع العلم الواقع بعد أداة مختصة بالدخول على النكرات ، و ذلك مثل حرف (رُبَّ) ، و منها تنكير العلم إذا نودِيَ ؛ لأنّ أداة النداء تفيد التعريف ، و يكون العلم بعدها نكرة ؛ لعدم جواز اجتماع معرّفَين على التوالي ، و منها تنكيره معنويًّا إذا كان مضافًا إلى كلمات موغلة في الإبهام ، نحو (مثل) و (سوى) و (شبه) ، أو كلمات تدل على العموم ، نحو (كلّ) ، و منها تنكيره لفظيًّا و معنويًّا بالتنوين ، و ذلك كالأسماء المبنية ، و الأسماء المصروفة بعد منعها من الصرف .

الكلمات المفتاحية : التنكير، العَلَم، المعارف، الإبهام.

Indefiniteness of Proper Nouns in Arabic: A Grammatical Study

Dr. Mohamed Abd Ali Mohamed Jassim
Department of Arabic Language, College of Education for Women, Al-Shatra University
mhmd.abd@shu.edu.iq

Summary

The research addresses a grammatical issue that impacts sentence structure in the Arabic language: the matter of the indefiniteness of proper nouns, one of the six types of definite nouns in Arabic. This issue is examined from a grammatical perspective. Although the proper noun is considered the most definite of all nouns, as most grammarians state, it can become indefinite for several reasons. Some of these reasons are related to its nature, as it can be multiple, generality, and unspecified. The attribute of generality is specific to indefinite nouns. Other reasons are related to the verbal and semantic impact on sentence structure, as in the case of the noun after " no" negating the genus, which must be indefinite because "no" negating the genus implies total negation, and its noun must be indefinite either implicitly or explicitly. Similarly, a proper noun following a particle that typically precedes indefinite nouns, such as "An" can become indefinite. Additionally, a proper noun becomes indefinite when addressed because the vocative particle implies definiteness, and the noun following it becomes indefinite due to the inadmissibility of having two definite forms in succession. It can also become indefinite semantically if it is added to words that

are deeply ambiguous, such as "like ", " but" and "same", or words that denote generality, such as " all". Finally, it can become indefinite both verbally and semantically with “tanween", as with indeclinable nouns and declinable nouns after being made indeclinable.

Keywords: indefiniteness, proper noun, definite noun, vagueness.

تعريف النكرة :

يقال : نَكِرَ الأمرُ و أَنْكَرَهُ : جَهِلَهُ ، و نَكِرَ يَنْكَرُ نَكَرًا و نُكْرًا ، و نَكَارَةً : فَطِنَ و جَادَ رأيُهُ ، و هو نَكِرٌ و نُكُرٌ و نُكْرٌ و مُنْكَرٌ ، و الجمعُ : أَنْكَارٌ و مَنَاكِيْرُ ، و النكرة اسم من الفعل الثلاثي (نَكِرَ) ، و النُّكْرُ و النَّكْرَاءُ : الدَّهاءُ و الفطنةُ ، و النَّكِرَةُ : ما يخرجُ من الحُلاء و الخُرَاج من دمٍ و قَيحٍ كالصَديد ، و ليس لهذه الكلمة فعل ، و نَكَّرَ الشيءَ : غيّرَهُ بحيث لا يُعرَف ، قال – تعالى - :)قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا({النمل : من الآية 41} . [1]

النَّكرة اصطلاحًا ، ، هي ما دلَّ على شيءٍ غير معيَّن في جنسه [2]، و هي "نقيض المعرفة"[3] ، و هي ما لم تقترن بالألف و اللام ، أو مما يقع حرف التنكير (رُبَّ) قبلها[4] ، و هي الشائع بين أمّته و لم يخصَّ أحدًا بعينه ، و تدلّ على اثنين أو أكثر . [5]

تعريف العلم :

العَلَمُ لغةً : العلامةُ و العَلَمُ شيء يُنصَبُ في الفلوات لهداية الضّالة إلى الطريق الآمن ، و العَلَم هو السمة و العلامة ، و أعلمَ الفارسُ : جعل لنفسه علامة الشجعان ؛ ليُعرَف بها في الحرب ، و أعلمَ فرَسَهُ : علَّقَ عليها صوفًا أحمر أو أبيض لِتُعرَف . [6]

أمّا العَلَمُ اصطلاحًا : فهو ما دلَّ على مُعيَّن كأسماء الأشخاص، أو ألقابهم، أو كنياتهم، أو أسماء المُدُن، أو أسماء القبائل، ويكون العلم مُفردًا كـ (زيد) و (خالد) ، أو مركبًا تركيبًا مزجيًّا ، تحو : معدي كرب ، أو تركيبًا إضافيًّا ، نحو : عبد الله ، أو تركيبًا إسناديًّا ، نحو : تأبط شرًّا [7]، و الشيء الجامع بين تعريف العلم لغويًّا و اصطلاحيًّا هو التعيين .

أقسام العَلَم :

يقسم العلم بحسب دلالته على ثلاثة أقسام هي : [8]

1- أسماء الأشخاص ، مثل : زيد ، و محمد ، و فاطمة .

2- الكنية : و هي ما صدّرت بـ (أب ، أو أمّ ، أو ابن ، أو بنت ، أو أخ ، أو أخت ، أو عمّ ، أو عمّة ، أو خال ، أو خالة [9] ، و ذلك نحو : أمّ خالد و أبي زيد .

3- اللقب : و هو ما دلّ على مدح مسمّاه أو ذمّه أو رفعه أو حطّه ، مثل : زين العابدين ، و قُفَّة .

و يقسم العلم بحسب أصل وضعه في العلمية على قسمين :

الأول : العلم المرتجل : و هو ما استعمل من أول أمره ، و لم يستعمل قبل علميته في شيء ، و ذلك نحو : إبراهيم و سعاد و بغداد .

الثاني : العلم المنقول : هو ما كانت له استعمالات أخرى قبل علميّته ، و من ثمَّ استعمل اسمًا علمًا ، فمنه ما كان مصدرًا ، مثل (فَضْل) و (سَعْد) ، فالأوّل من فَضَلَ يَفْضُلُ ، و الثاني من سَعِدَ يَسْعَدُ ، و منه ما كان اسم

عين ، و ذلك مثل : (أَسَد) و (غَزَال) ، فهذه أسماء أجناس ، و منه ما كان وصفًا ، مثل المشتقات من أسماء الفاعلين و أسماء المفعولين و الصفات المشبهة و اسماء التفضيل و أسماء الآلات ، مثل (حارِث) و (محمود) و (حَسَن) و (أكرَم) و (مِفتاح) على التوالي ، و منه ما كان أصله من الأفعال ، مثل (تَغلُب) و (يَزيد) و (يَشكُر) و (شَمَّر) ، و منه ما كان من الجمل الاسمية مثل (زيدٌ قائمٌ) ، أو من الجمل الفعلية ، مثل (جادَ الحقُّ) ، و قد ذكر ابن مالك هذا التقسيم بقوله :

و منهُ منقولٌ كفَضلٍ و أسَد و ذو ارتجالٍ كسُعادٍ و أُدَدْ [10]

و يقسم العلم بحسب لفظه على قسمين :

الأول : العلم المفرد ، و هو ما تكوّن من كلمة واحدة ، مثل : (زيد) و (علي) و (خالد) .

الثاني : العلم المركّب ، و يتكوّن من كلمتين أو أكثر ، و يقسم على ثلاثة أقسام هي :

1- المركّب المزجي ، و هو مزج كلمتين فتصيران كلمة واحدة ، مثل (سيبويه) و (حضرموت) و (قالي قلا) . [11]

2- المركّب الإسنادي ، و هو ما تركّب من جملة اسمية ، مثل : (زيدٌ قائمٌ) أو من جملة فعلية ، مثل : (جادَ الحقُّ) .

3- المركّب الإضافي : و هو ما تركّب من المضاف و المضاف إليه ، مثل (عبد الرحمن) ، و (أمّ كلثوم) ، و قد ذكر ابن مالك هذه الأقسام بقوله :

و جملةٌ و ما بمزجٍ رُكبا ذا إنْ بغير ويْهِ تمَّ أُعربا

و شاع في الأعلام ذو الإضافه كعَبدِ شمسٍ و أبي قُحافة [12]

و يقسم العلم بحسب معناه على قسمين :

الأول : علم شخص : هو الاسم الدال على تعيين مسمّاه و تشخيصه ، و قد وضع لذات مشخصة و معيّنة ، مثل : (زيد) و (سُعاد) .

الثاني : علم جنس : و هو الاسم الذي يعين مسمّاه من دون قيد تعيين ، و هو ثلاثة أقسام :

1- غالب في الأجناس التي لا تؤلف ، مثل (أسامة) للأسد ، و (أم عريط) للعقرب .

2- غالب في الأجناس التي تؤلف ، مثل (أبو أيوب) للجمل ، و (أبو الدَّغفاء) للأحمق .

3- و هو للأمور المعنوية ، مثل (يَسار) لليسر و الغنى ، و (فَجَار) للفجور ، و (سُبحان) للتسبيح ، و يعرب الأخير مفعولًا مطلقًا ، و (كَيْسَان) للغدر ، و قد ذكر ابن مالك هذه الأقسام بقوله :

و وضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظًا و هو عم

من ذاك أُمُّ عريط للعقرب و هكذا ثعالة للثعلب

و مثْلُهُ بَرَّةُ للمبرّة كذا فَجَارِ علمُ للفجرة [13]

وظائف العَلَم :

1. الاختصار و الإيجاز : فإذا أردت أن تخبر عن شخص زارك و لا تعرف اسمه ، فستذكر صفاته فتقول : زارني رجلٌ أسود البشرة ، نحيف البنية ، طويل القامة ، و لو كان اسمه معروفًا ، لكان ذكره مغنيًا عن ذكر صفاته ، فوظيفة ذكر الأعلام "للاختصار ، و ترك التطويل ، بتعداد الصفات ، ألا ترى أنّه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته ، حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى الأعلام عن ذلك أجمعُ" . [14]

2. الاسم يميز مسماه من بين سائر جنسه : فالاسم العلم يحدد مسمّاه و يميّزه من أفراد جنسه ، "فمن المعرفة الاسم الخاص ، نحو : زيد و عمرو ؛ لأنّك إنّما سمّيته بهذه العلامة ؛ ليُعرَف بها من غيره فإذا قلت : جاءني زيدٌ عُلِمَ أنّك لقيت به واحدًا ممّا كان داخلًا في الجنس ليُبان من سائر ذلك الجنس" . [15]

3. الاسم يعيّن ماهيّة مسماه مع شمول جنسه : و هو ما يعرف بـ (علم الجنس) ، الذي يدل على ما وُضعَ لشيء معيَّن في الذهن ، ملاحظ الوجود فيه [16] ، و ذلك مثل : ثعالة للثعلب ، و ذؤالة للذئب ، و أسامة للأسد ، فهذه الأسماء لا تدلُّ على معيَّن ، بل تطلق على ما هو شائع متعدد ، فكل ثعلب يُقال له ثُعالة ، و كلُّ أسد يُقال له أسامة .. ، و قد عدَّ النحويون هذه الأسماء من المعارف ، و وقعت في مواضع المعارف ، فوقعت موقع مبتدأ من دون مسوّغ ، و وصفت بالمعرفة ، و جاء منها الحال ، و قد علل النحويون ذلك ؛ بأنّ هذه الأسماء وُضعت لتعيين الحقيقة الذهنية و الحضور الذهني شرط فيها ، و الفرق بين علم الجنس و اسم الجنس ، أنّ الأخير موضوع للماهية من دون شرط الحضور الذهني .[17]

و يرى الباحث أنّ هذه الأسماء نكرات المعنى و معارف اللفظ [18]؛ فإذا "كان لنا تأنيث لفظي كغرفة ، و بشرى ، و صحراء ، و نسبة لفظية ، نحو : كرسيّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي ، إمّا باللام ... و إمّا بالعلميّة " . [19]

القول في سبب تعرُّف لفظ الجلالة (الله) :

اتفق النحويون على أنّ لفظ الجلالة (الله) اسم علم للخالق – سبحانه و تعالى - ، و لكنّهم اختلفوا في نوع هذا العلم ، فانقسموا على رأيين :

الرأي الأول : يرى أصحابه أنّه اسم علم جامد غير مشتق ، و من هؤلاء : الرازي ، و ابن مالك [20] ، قال الرازي : "المختار عندنا أنّ هذا اللفظ اسم علم لله تعالى ، و أنّه ليس بمشتق ألبة ". [21]

الرأي الثاني : يرى أصحابه أنّه اسم علم بالغلبة ، مثل المسيح و البران ، و من أصحاب هذا الرأي الزمخشري ، و ذلك بقوله : "و الإله من أسماء الأجناس كالرجل و الفرس اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل ، ثمّ غلب على المعبود بحق ، كما أنّ النجم اسم لكلّ كوكب ثمّ غلب على الثريا ، و كذلك السنة على عام القحط ، و البيت على الكعبة ، و الكتاب على كتاب سيبويه . و أمّا (الله) بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق" [22]و قد ردَّ الزجاجي هذا الرأي بقوله : "و ليست الألف و اللام في (الله) كالألف و اللام في (النجم) – إذا أردت الثريّا - ؛ لأنّ الألف و اللام تخرجان منه فيصير نجمًا من النجوم نكرة "[23] ، فهو يرفض أن يكون لفظ الجلالة علمًا بالغلبة ؛ و ذلك لتنكير العلم بالغلبة بعد سقوط أداة التعريف (أل) .

و يجوز أن يكون لفظ الجلالة منقولًا من المصدر كـ (الفضل) ، و العَلَم المنقول هو ما استعمل في أول أمره في غير العلمية ، كأن يستعمل صفة كحارث ، أو مصدر كفضل ، و من ثمّ نقلت الصفة و المصدر و استعملتا أعلامًا ، و كذلك يجوز أن يكون لفظ الجلالة منقولًا من المصدر (إله) إلى العلمية . [24]

و يقودنا هذا الخلاف إلى أمر آخر ، و هو رتبة لفظ الجلالة بين المعارف ؛ إذ اتفق جمهور النحويين و اللغويين على أنَّه أعرف المعارف ، إلّا إنّهم لم يذكروا دليلًا قاطعًا لدعم رأيهم ؛ فنقلوا عن سيبويه أنّه : "رُئيَ في المنامِ ، فقيل له : ما فعلَ اللهُ بك ؟ فقال : خيرًا كثيرًا ؛ لجعلي اسمه أعرف المعارف "[25] ، و قد

ذكر السيوطي إجماع النحويين على أنّ لفظ الجلالة أعرف المعارف ، و أنّ الخلاف في سواه من الأسماء [26] .

و يرى الباحث أنّ لفظ الجلالة علم ، و يُعامَل معاملة الأعلام الأخرى ، "أمّا كونه صفة فلا يجوز ؛ لأنَّ الله علم ، و العلم لا يوصَف به ، و ليس اسم جنس كالرجل فتتخيل فيه الصفة " [27]، و لكنّه يبدَل و يُبدَل منه و يُعطف عليه عطف بيان و يوصَف ، و يأتي خبرًا ، و هذا ما وجدته عند معربي القرآن ، أمّا من قالوا إنَّ لفظ الجلالة هو أعرف المعارف ، فلم يبيّنوا سبب تعريفه ؛ أبالعلمية أم بـ (أل) ؟ فإذا كان معرّفًا بالعلميّة ، فهو كالأعلام الأخرى ، و إذا كان معرّفًا بـ (أل) ، فهو كـ (الرجل) ، فلا بُدّ له من معرّفٍ ما .

يُنَكَّر العَلَم في اللغة العربية بأساليب و طرائق ، هي : [28]

1- إذا ثنّيَ أو جمع ، أصبح نكرة ، و في هذه الحال يجوز دخول (أل) التعريف عليه ، مثل : أقبل المحمّدانِ ، و أقبل المحمدون ، فإن قلت : أقبل محمدانِ ، فإنّه نكرة ، و معناه : أقبل رجلان ، اسم كلّ واحد منهما محمد ، بخلاف : (جاء محمدٌ) الذي يدلُّ على المعرفة [29] ، قال سيبويه : "فإنْ قلت : هذان زيدان منطلقانِ ، و هذانِ عمرانِ منطلقانِ ، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرة ، من قِبَلِ أنّك جعلته من أمّةٍ كلُّ رجلٍ منها زيدٌ و عمرٌو ، و ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر ، و على هذا الحد تقول : هذا زيدٌ من الزَّيدَين ، أي واحدٌ من الزيدَين ، فصار كقولك : هذا رجلٌ من الرجال "[30] ، و يقع التنكير في تثنية العَلَم أو جمعَه ؛ لأنّ التعيين ينتفي معهما ، فيكون العَلَم نكرة كـ (فَرَس) و (رَجُل) ، فيُقال : هذان زيدانِ منطلقانِ ، و هؤلاءِ زيدونَ منطلقونَ ، فوصف (زيدان) و (زيدون) بنكرة ، و لذلك يعرّفان بـ (أل) ، فنقول : (الزيدان) و (الزيدون) [31] .

و قد جاء عدد من الأعلام مثناة و مجموعة مجردة من (أل) التعريف ، و ذلك في أشياء مشتركة في الأسماء و متصاحبة بشكل متلازم ، كـ (أبانين) لجبلين متقابلَين يُقال لأحدهما : (أبان الرّيّان) ؛ لكثرة الماء فيه ، و للآخر : (أبان العطشان) ؛ لقلة الماء فيه ، و من الأشياء المتلازمة أيضًا : (عمايتان) ، و هما جبلان متقاربان متقابلان لهذيل ، اسم كلّ واحد منهما (عماية) ، و كذلك (جماديان) تثنية (جمادى) و هو من الأشهر الهجرية العربية المعروفة [32] ، و من شواهد تنكير العلم بالجمع ، قول طرفة بن العبد :

رأيتُ سُعُودًا من شعوبٍ كثيرةٍ فلم أرَ سَعْدًا مثلَ سعدِ بن مالكِ [33]

فـ (سُعُودًا) نكرة ؛ لأنّه مجموع ، و جمعه جمع مذكر سالم ، و جمع الأعلام جمع مذكر سالم أكثر من جمعها جمع تكسير [34]، و في هذا البيت أيضًا اسم علم مُنَكّر و هو مفرد ، و هو (سعد) المذكور في عجز البيت ، في قوله : فلم أرَ سعدًا ، و قد وُصفَ بكلمة موغلة في الإبهام ، هي (مثل) ، و قد أريد بها مطلق المماثلة ؛ و لذلك صحَّ وصف النكرات بها ، نحو : مررتُ برجلٍ مثلك [35] ، و قد دخلت (أل) على العلم المجموع ، و ذلك في قول رؤبة بن العجاج من الرجز :

أنا ابنُ سَعْدٍ أكرمُ السَّعدينا [36]

فهو نكرة بسبب جمعه ، و لهذا صار معرفًا بعد دخول (أل) عليه [37]

و من العلم المثنى الذي دخلت عليه (أل) فعرّفته ، قول الشاعر :

و قبلي ماتَ الخالدان كلاهما عميدُ جحوان و ابن المُضلل [38]

2- و يُنَكَّر العلم لأسباب بلاغية ، و من هذه الأسباب ، التنكير لغرض المدح أو الذَّم ، نحو : رأيتُ محمدًا من المحمَّدَين ، فيحتمل هذا التنكير المدح أو الذَّم . [39]

3- قد يُنَكَّر العلم بالتنوين ، فهناك أعلام لا تنون ؛ كالأسماء المبنيّة أو الممنوعة من الصرف ، ففي قولنا : (مررتُ بسيبويهٍ) نلاحظ أنّ (سيبويه) قد جاء نكرة ، أمّا إذا قلت : (مررتُ بسيبويهِ) من دون تنوين ، فهو هنا معرفة .

و قد اختلف النحويون في جواز تنوين الأسماء المبنيّة و الممنوعة من الصرف ؛ فمنهم من ذهب إلى أنَّ "الأسماء المبنية لا تنوّن للضرورة ، لأنّ التنوين فرع الإعراب ، و هي لا يدخلها الإعراب ، و لا يدخلها التنوين"[40] ، و منهم من ذهب إلى أنَّ "الأسماء غير المنصرفة تنوَّن للضرورة"[41] ؛ و ذلك لأنّ ما لا ينصرف على ضربين : منها ما لا ينصرف في نكرة و لا معرفة ، و منها ما لا ينصرف في المعرفة ، و ينصرف في حال تنكيره [42] ، و ذهب بعض الدارسين إلى أنَّ أصل التنوين أداة للتعريف ، ثمّ "ضعَّفَ معناه المعرِّف ، فقام مقامه الألف و اللام ، فصار التنوين علامة للتنكير"[43] ، و هذا لا يعني أنَّ الاسم المنصرف لا ينون ؛ و لكن التنوين يدلُّ على تنكير الاسم العلم المبني و الممنوع من الصرف ، أمّا الأسماء المصروفة ، فإنّ السياق هو ما يحدد نوع تنوينه ، و ذلك كقولنا : رأيتُ محمدًا من المحمَّدَينِ [44] ، و لكن الفرق بين تنوين الأسماء المعربة (المصروفة و الممنوعة من الصرف) و بين تنوين الأسماء المبنية) هو أنّ تنوين الأسماء المعربة يسمى تنوين التمكين ، و هو علامة لتنكيرها في الوقت نفسه ؛ لأنّ السياق هو الذي يحدد ما إذا كان العلم المعرب معرفةً أو نكرةً، فتنوين التمكين يكون في الأسماء المصروفة ، سواءً أكانت أعلامًا أم نكرات ، و يكون في الأعلام غير المصروفة عند تنكيرها ؛ لأنّ تنكيرها يدلُّ على صرفها ، و بالتالي تستحق أن تكون منونة بتنوين التمكين ، قال ابن جني : " اعلم أن التنوين يقع في كلام العرب على خمسة أضرب : أحدها أن يكون فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف وذلك نحو عثمان معرفة وعثمان نكرة وأحمد معرفة وأحمد نكرة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : لقيتُ أحمدًا ، فإنما كلفت المخاطب أن يرمي بفكره إلى واحد ممن اسمه أحمد ، ولم تكلفه علم شخص معين ، وإذا قلت لقيتُ أحمدَ ، فإنّما تريد أن تعرفه أنّك لقيت الرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد متقدم فيه فالتنوين هو الذي فرق بين هذين المعنيين"[45] ، أمّا الأسماء المبنية ، فتنكّر بتنوين التنكير ، و هو مغاير لتنوين التمكين ؛ لأنّه مختص بالأسماء المعارف في حال تنكيرها فقط . [46]

و قد علل العكبري تنكير العلم بالتنوين بقوله : "تعريف العلم بالوضع ، فأمّا اللفظ فمثل لفظ النكرة ، و لهذا يتنكّر العلم ، كقولك : مررتُ بزيدٍ و زيدٍ آخر ، و ليس كذلك الألف و اللام "[47] ، أي إنَّ الشبه بين النكرة و العلم في الشكل (اللفظ) ، و لذلك ينوّن العلم ؛ لكونه مجرّدًا من (الألف و اللام) ، و يشبه النكرة في وقوع الاشتراك و الشيوع ؛ و لذلك يحذف التنوين من العلم عند تعيينه بالوصف بلفظ (ابن) المضاف إلى علم آخر ، كما في :محمّدُ بن عبد الله . [48]

4- قد يشترك في الاسم عدد من الأشخاص ، مثل : محمد ، و زيد ، و الاشتراك يقع بين المعارف كما يقع بين النكرات ، إلّا إنّ الفرق بين الاشتراكين هو أنّ الاشتراك بين المعارف عارض ، أمّا الاشتراك بين النكرات ، فهو مقصود ، قال السيوطي : "الاشتراك في الأعلام – مثلًا – اتفاقي غير مقصود بالوضع ؛ لأنَّ واضع الاسم على العَلَم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنّما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمّين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيًّا غير مقصود للواضع ، و أمّا الاشتراك في المضمرات ، و أسماء الإشارة ، و ما عُرّفَ باللام و إن كان مقصودًا للواضع فإنّه اشتراكٌ في المسمّى المعيَّن فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فإنّه في كلّ مسمّى غير معيَّن " [49]، و الاشتراك العارض لا يمنع من التعريف و الاختصاص[50] ، و قد أدّى هذا الاشتراك بين الأعلام إلى تنكيرها ، إمّا تحقيقًا نحو : (جاء زيدٌ و زيدٌ آخر) ، و (رأيتُ زيدًا من الزيدَين) ، أو تنكيرها تقديرًا ، و ذلك كتقدير النحويين تنكير اسم (لا) النافية للجنس ، و ذلك نحو : (لا قريشَ بعد اليوم) و (لا بصرةَ لكم) ، و كذلك إلى جواز إضافته ، نحو (هذا سعيد كرزٍ) [51] فالعَلَمُ يُعرَفُ بالوضع ، و يفتقر تعريفه إلى إعلام المسمّي به غيرَه بأنّي سمّيتُ هذا الشيء كذا ، و بعد ذلك يقع الاشتراك في الاسم العلم [52] ، و في هذه الحال يكون العلم نكرةً ، و لا يتعيّن إلّا بالإضافة ؛ و ذلك لإيضاحه و إزالة أثر للغموض و الإبهام عنه ، و

ذلك نحو : رأيتُ خالدَكم ، و هذا خالدُنا [53] ، و لذلك يكون شيوع العلمَ سببًا في تنكيره ، و التنكير هنا عارض و ليس من أصل وضعه ، و لذلك يمكننا تعريفه بالإضافة . . [54]

5- و قد تدخل (أل) على المضاف إليه في الاسم العلم المركّب تركيبًا إضافيًّا ، إلّا إنّ دخولها قليل، و مع ذلك يجوز أن يقدَّر فيه التنكير ؛ لأنَّ أصل المعارف عدم قبول الإضافة ، فقالوا : "يا ليت أمَّ العمرو كانت بجانبي .... فالغرض من إضافة العلم هو الإيضاح ، و يراد به إزالة الاشتراك اللفظي الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيرة ، بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلّا على واحد في الغالب" . [55]

6- قد يقع العلم بعد ما يجعل اللفظ الواقع بعده نكرة ، كـ (لا) النافية للجنس ، و ذلك كقولهم : (لا بصرةَ لكم) ، فوقوع الاسم بعد (لا) دليل على تنكيره [56] ، أو يقع بعد (مِن) الاستغراقية الزائدة ، نحو : ما من زيدٍ كزيد ابن ثابت ، أو يقع بعد (رُبَّ) و هو حرف جرّ مختص بالدخول على النكرات ، نحو : رُبَّ زيدٍ أحسن من زيد [57] ، قال الرضي (ت 686هـ) : "و قد ينكَّر العلم قليلًا ، فإمّا أن يستعمل بعد ، على التنكير ، نحو : رُبَّ زيدٍ لقيتُهُ ، و قولك : لكلّ فرعون موسى ، لأنّ رُبَّ ، و كلُّ ، من خواص النكرات ، أو يُعرَّف ، و ذلك بأنْ يؤوَّل بواحد من الجماعة المسمّاة به ، فيدخل عليه اللام ، كقوله :

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركًا شديدًا بأعباء الخلافةِ كاهلُه [58]

أو الإضافة ، نحو قوله :

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدكم بأبيضَ ماضي الشَّفرتينِ يَماني . [60]"[59]

و قول الشاعر :

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سُليم والأغرّ بن حاتم

يزيد سليم سالم المال والفتى فتى الأزد للأموال غير مسالم [61]

قال ابن يعيش : "اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لأستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر، إلا إنّه ربما شورك في اسمه، أو اعتقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة، نحو رجل وفرس فحينئذ يجترأ على إضافته وأدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة: فالإضافة نحو قولك زيدكم وعمركم".[62] ، وذكر بعض النحويين "أنّ العلم قد يضاف مع بقائه على تعريفه، نحو ربيعة الفرس، وزيد الخيل، جاء في شرح الرضي على الكافية : وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين كما ذكرنا في باب النداء، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو : زيد الصدق، يجوز ذلك وأن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ومثله قولهم : مضر الحمراء، وأنمار الشاء، وزيد الخيل، فإن الإضافة فيها ليست للإشتراك المتفق" . [63]

حكم العلم بعد (لا) النافية للجنس :

(لا) النافية للجنس عند النحويين هي حرف نفي تدل على التنصيص على استغراق النفي للجنس كلّه [64] ، و تختص بالدخول على النكرة ، فلا تعمل في المعرفة ؛ لأنّها تنفي نفيًا عامًّا مستغرقًا ، و لا يكون ذلك إلّا في النكرات ، و لا يكون في المعارف [65] ، و قد وردت شواهد يخالف ظاهرها ما نصَّ عليه النحويون من دخولها على النكرات ، إذ جاء بعدها أسماء معارف (أعلام) ، و قد أُوِّلت بالنكرات ، و من ذلك قولهم : "قضيّةٌ و لا أبا حسنٍ لها " ، و قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي خُبَيبٍ نَكِدْنَ و لا أُمَيَّةَ بالبلادِ [66]

و قول الآخر :

لا هيثمَ اللَّيلةَ للمَطِيّ و لا فتًى مثلُ أبي خَيْبَريّ [67]

و قد أوّل البصريون هذه الشواهد بالنكرات من وجهين :

الأول : تقدير مضاف هو كلمة (مثل) ، فتعتبر في حكم النكرة فتبنى مع (لا) [68] ، و لا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة ؛ و ذلك لتوغّلها في الإبهام [69]، و هذا التأويل ضعيف؛ و ذلك لأسباب ، هي : 1- إنّ كلمة (مثل) و إن كانت موغلة بالإبهام ، إلّا إنّها ستكون مضافة إلى معرفة ، و إضافة المعرفة إلى النكرة هو لتعريف المضاف ، و الإضافة إلى كلمة (مثل) لا تختلف عن كلمات أخرى موغلة في الإبهام ، مثل (سوى) و (شبه) و (غير) ، و عليه ، فإنّ هذا التأويل يؤول إلى تعريف اسم (لا) النافية للجنس لا تنكيره .

2- إنّ حذف المضاف هنا لا مبرر له ، و هو مخالف لشرط حذف المضاف ؛ لأنّ شرط حذف المضاف أن يسبق بدليل يدل عليه لفظًا و معنى ، و أن يعطف المضاف المحذوف على المضاف المذكور . [70]

3- لو سلّمنا بأنّ إصافة كلمة (مثل) إلي المعرفة لا تفيد التعريف ؛ لأنّها موغلة بالإبهام ، فإنّ من الأجدر أن ينكّر العلم الواقع بعد (لا) النافية للجنس تنكيرًا تحقيقيًّا ، و لا حاجة لتقدير مضاف محذوف ؛ و ذلك لاكتساب العلم دلالة التنكير من (لا) نفسها ، كما اكتسب التنكير من الحرف (رُبَّ) .

الثاني : جعل العلم – لاشتهاره بتلك الصفة – كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، فكأنّ المعنى في قولهم : "و لا أبا حسنٍ لها" : أي لا فيصلَ لها . [71]

أمّا الكوفيون ، فأجازوا إعمال (لا) النافية للجنس في الاسم العلم ، فيجوز عندهم : لا زيدَ ، و لا عبد الرحمن ، و كذلك الكنية المضافة : لا أبا محمدٍ ، و من هؤلاء الكسائي ، أمّا الفراء فخالف أستاذه ، و لم يجز إلّا قولهم : لا عبدَ اللهِ ؛ و علل ذلك بأنَّ لفظ (عبد الله) مستعمل و يُقال لكلّ شخص ، و بعضهم يسقط (أل) فيقول : لا أبا عبد عزيز ، و لا عبدَ رحمنٍ [72] ، و أجاز الفراء أيضًا دخول (لا) النافية للجنس على ضمائر الغائب و أسماء الإشارة ، فيجوز عنده : لا هو ، و لا هي ، و لا هذين لك ، و لا هاتين لك [73]، و ذلك على تأويلهما بالنكرة [74] ، و البصريون يرفضون ذلك و يعدّونه مخالفًا للقياس ، و عدم سماعه من الفصحاء . [75]

حكم المنادى العلم :

اختلف النحويون في المنادى العلم مثل : يا زيدُ ، هل هو معرّف قبل النداء أو بعده ؟ فانقسموا على مذهبين :

المذهب الأول : و يرى أصحابه أنَّ الاسم العلم إذا نودي زالت علميّته ، و حدث فيه تعريف بالنداء و القصد ، و لا يجوز اجتماع تعريفين في آن واحد ، و ذهب إلى هذا كلٌّ من المبرد ، و أبو علي الفارسي ، و الجرجاني ، و ابن يعيش . [76]

المذهب الثاني : و يرى أصحابه أنَّ تعريف العلم و النداء قد اجتمعا في المنادى ، و جاز ذلك ؛ لأنّ منع الجمع يكون إذا كان التعريفان بعلامة لفظيّة ، و إلى هذا ذهب كلٌّ من ابن السراج و ابن عصفور و ابن مالك . [77]

و حجة أصحاب المذهب الأول ، أنّ العلم إذا نودي ، نُكِّرَ حتى جُعِلَ جنسًا ، و ذلك نحو : زيدٌ من الزيدين ، كما تقول : رجلٌ من الرجال ، ثمَّ خُصَّ بالنداء من بين الجنس ، فقيل : يا زيدُ ، كما تقول : يا رجلُ ، فيتعرف الرجل بالنداء و القصد فتحذف منه (أل) ، و العلم مثله و يجري مجراه ، فيجب ألّا تدخل عليه (يا) النداء مع بقاء تعريفه ؛ لأنّ تعريفه قد صار بالقصد و النداء . [78]

أمّا حجة أصحاب المذهب الثاني ، فهي ما يأتي : [79]

1- قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركها غيرها في اللفظ ، نحو (فرزدق) و غيره من الأسماء المفردة ، و زعموا أنّ تنكير اللفظ هو أن تجعله من أمّة كلّ واحد منهم له مثل لفظه ، و (الفرزدق) لا يلتبس به غيره . [80]

2- دخول (يا) على النكرة غير المقصودة ، مثل : يا ولدًا ، و لو كانت (يا) للتعريف ، لجعلته معرفةً.

3- إنّ المنادى المضاف مثل (عبد الله) و (عبد الرحمن) و غيرهما ، معرّفان بالإضافة لا بالتعيين و القصد .

و يؤيد الباحث ما رآه أصحاب المذهب الأول ؛ و الدليل على أنّ الاسم العلم يُعرَّف بالنداء ما يأتي : [81]

أولًا : إنّ النحويين لم يختلفوا في أنَّ الاسمَ العلم تجوز إضافته ، و متى ما أضيف ، تعرَّفَ بالإضافة ، و من غير الجائز أن يُعرَّف بالإضافة إلّا و قد نزع التعريف الذي كان فيه و نكّرَ ، كقولك : قامَ زيدُكُم ، و قعدَ زيدُكم .

ثانيًا : ليس من العقل القول : إنه لم يكن في العالم شخص اسمه الفرزدق سوى رجل واحد ؛ لعدم الإحاطة بأسماء الناس ، و لا يمكن أن يُؤتى عليها ، و لا أحد يدّعي علم ذلك .

ثالثًا : من غير المستحيل أن يسمّي رجلٌ ولده بـ (الفرزدق) ، أو يتنابز الناس بهذا الاسم .

رابعًا : قول السيرافي : "أنَّ الفرزدق الذي مُثّل به لا شكّ أن تعرفه بالألف و اللام اللتين فيه و إذا نزعتا عنه تنكّر ، و نحن متى نادينا نزعناهما عنه ، و قلنا : يا فرزدقُ ، فقد تنكّرَ بنزع الألف و اللام و تعرَّفَ بالنداء" [82] ، و لم يرَ ابن يعيش ما أورده ابن السرّاج لازمًا ؛ إذ إنّ لاسم (الفرزدق) نظائر في اللغة العربية ، و هي أسماء الأجناس كالشمس و القمر عند تعرّفهما بالألف و اللام ، فإذا نزعنا (أل) منهما ، صارا نكرتين ، فليس لهما شريك في الوجود ؛ إذ ليس من المستحيل أن يخلق الله مثلهما ، فإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس ، كان في الأعلام أسوغ [83] ، و هذا الرأي هو مقبول و راجح ؛ لأنّ المنادى قد تعرّف بالنداء ؛ بسبب زوال علميته ؛ و لأنَّ الإنسان أوّل ما يوضع له الاسم ليُعرَف به لا يعلمُ ذلك ، فإذا كُرّرَ عليه ، علم أنّه اسمه . [84]

إنّ المعارف قد تُنَكّر أحيانًا ؛ فالمعرّف بـ (أل) قد يكون غير متعيّن إذا كانت (أل) جنسيّة ، و يُعَرَّف إذا كانت عهديّةً أو ذهنيّة ، و هذا الاختلاف نابع من الغرض من الكلام إذا كان عامًّا شاملًا أو خاصًّا معيّنًا ، و كذلك النداء مرَّةً يراد منه التعريف و التعيين و مرَّةً يراد به التنكير و التعميم ، و الدليل على أنّ الغرض من النداء هو التعريف ، هو وجوب كون المنادى مجردًا من (أل) إلّا بعض الأعلام المحكيّة و لفظ الجلالة ؛ و ذلك لامتناع اجتماع معرّفَين في مكان واحد ، أمّا العلم المضاف ، فالإضافة تعدُّ مكمّلةً له ، و المضاف و المضاف إليه كلمة واحدة .

حكم العَلَم بالغلبة :

اسم العلم المشهور أو ما يعرف بـ (العلم بالغلبة) : هو اسم اشتهر به فرد دون أن يشترك معه به غيره ، فصار علمًا لهذا الشخص المسمى به ، و هذه الأسماء غالبًا ما تكون مضافة ، نحو : ابن عبّاس ، و ابن عمر ، و ابن مسعود ، و ابن الزبير ، أو يكون معرَّفًا بـ (أل) العهدية ، نحو : المدينة لـ (مدينة طيبة) ، و العَقَبَة لـ (عقبة أيلة) [85] ، فإذا نوديَ العلم المقرون بـ (أل) أو أخبر به ، وجب تجريده من (أل) المقرون بها ، فيقال : يا عقبةُ ، يا أخطلُ ، و عند الإخبار به يجرد من (أل) أيضًا ، و يضاف إليه الاسم الذي اشتهر به ؛

و ذلك لتخصيصه به ، فنقول : هذه عقبة أيلة ، و هذه مدينة طيبة ؛ لأنّ (أل) فيها زائدة و ليست أصليةً [86] .

حكم عَلَم الجنس :

هي أسماء أطلقها العرب على بعض الأجناس ؛ لتكون أعلامًا عليها ، و يطلق على هذه الأسماء (علم الجنس) ، و دلالتها هي نفس الدلالة التي تدلّ عليها أسماء الجنس غير العلم إذا اقترنت بـ (أل) [87] ، و هي كاسم الجنس في الدلالة على كل فرد من جنسه [88] ، و قد عدَّ بعضُ النحويين علمَ الجنس كعلم الشخص من حيث اللفظ ؛ فهو معرفة ، لا يُضافُ إليه ، و لا يُعرَّف بالأداة ، و لا تأتي بعده صفة نكرة ، و النكرة التي تأتي بعده تنصب على الحال ، و يبتدأ به ، و يمنع من الصرف عند اجتماعه بعلّة أخرى مثل زيادة الألف و النون كـ (سُبحان) و (كيسَان) ، و التأنيث كـ (أسامة) ، و وزن الفعل كـ (بنات أوْبَر) [89] ، و لكنّ علم الجنس يشبه النكرة من حيث المعنى في دلالته على الشيوع ؛ لأنّه لا يدلُّ على فردٍ من أفراد أمّته ، و تعيينه كالتعيين بـ (أل) الجنسيّة ، فقولنا : (أُسَامةُ خيرٌ من ثُعَالةَ) فيه عموم و شمول لكلّ أفراد جنسهما ، و هو بمرتبة قولنا : (الأسدُ أجرأُ من الثَّعلَبِ) ، و قد يكون تعيين علم الجنس كالتعيين بـ (أل) العهديّة ، و ذلك كقولنا : (هذا أُسامةُ مقبِلًا) ، و هو بمنزلة : (هذا الأسدُ مقبلًا) . [90]

حكم إضافة العَلَم :

أجمع معظم النحويين على أنَّ المعارف لا تُضافُ ، بل يُضافُ إليها ، فلا يُقال : زَيدُ جَعفرٍ ؛ لأنّ في ذلك تعريفَين ، و يمكنُ أن يستغني أحدهما عن الآخر فيكون الآخر مهمَلًا [91]، و لذلك خرَّجَ النحويون إضافة الأعلام على تنكيرها ، فقال سيبويه : "أمّا زيدٌ ابنُ زيدِكَ ، فقال الخليل : هذا زيدٌ ابنُ زيدِكَ ، و هو القياس و هو بمنزلة : هذا زيدٌ ابنُ أخيك ؛ لأنَّ زيدًا إنّما صار ها هنا معرفة بالضمير الذي فيه ، كما صار الأخ معرفة به " [92]، فهم لم يختلفوا في "أنّ الاسمَ العلم تجوز إضافته ، و متى أضيف تعرَّفَ بالإضافة ، و غير جائز أن يُعَرَّف بالإضافة إلّا و قد نُزِعَ عنه التعريف الذي كان فيه و نُكّر كقولك : (قام زيدُكُم) و (قعدَ زيدُكُم) و أشباه ذلك" [93]، فلو كان (زيدٌ) علمًا مخصصًا بشخصٍ معيَّن ، لما جازت إضافتُهُ ، فلمّا تأوَّلَ بواحدٍ من الأمّة المسمّاة به ، جرى مجرى الاسم النكرة ؛ لأنّه أصبح شائعًا في جنسه ، فإذا قيلَ : (زيدُكُم) فإنّه يقدَّر من الزَّيدِين [94]، و قد ذكر النحويّون شواهد تدلُّ على إضافة العلم ، و منه قول الشاعر :

عَلا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكُم بأبيضَ ماضِي الشفرتَينِ يَمانِ [95]

فقوله : (زيدنا) و (زيدكم) دليل على أنّ العلم قد سُلِبَ منه تعريف العلمية و حلّ تعريف الإضافة محله ، و قد حاول بعض النحويين تخريجه على أنّ الإضافة من قبيل إضافة الموصوف إلى ما هو قائم مقام الوصف ، أي : علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكم ، فحذفت الصفتان (صاحبنا) و (صاحبكم) ، و جعل الموصوف خلفًا عنها في الإضافة [96]، و هذا الكلام غير مقبول ؛ لأنّ "الذي يدلُّ على أنّ الاسم لا يُضاف إلّا و هو نكرة ، و أنَّ ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا تجوز إضافته نحو : الأسماء المضمرة ، و أسماء الإشارة لا تقول : هو بكرٍ ، و لا هؤلاء زيدٍ ، كما تقول : غلامُ زيدٍ ، و أصحابُ بكرٍ ؛ لأنَّ تعريف هذه الأسماء لا يفارقها و لا يمكن اعتقاد التنكير فيها ، و إذ قد علمت أنَّ العلم متى أضفته ابتززته تعريفه و كسوته تعريفًا إضافيًّا فتعلّم أنّه إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ، نحو : مررتُ بزيدٍ رجل و عمرو امرأة ، إلّا أنّه يحدث فيه نوع تخصيص ، إذ جعلته : زيدَ رجلٍ ، و لم تجعله زيدًا شائعًا من الزيدِين". [97]

أمّا الرضي ، فقد خالف النحويين بتجويزه إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، فقال : "و عندي : أنّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... و ذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى ، نحو : زيد الصدقِ ، يجوز ذلك و إن لم يكن في الدنيا إلّا زيدٌ واحد . و مثله قولهم :

مضرُ الحمراءِ ، و أنمارُ الشاءِ ، و زيدُ الخيلِ ، فإنّ الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق " [98]، و هذا القول غير مقبول ؛ لأنّه لولا الاشتراك بين الأسماء ، لما أضيفت ؛ لأنّ الاشتراك بينها يعني التنكير .

حكم العَلَم المقرون بـ (أل) :

من المعروف أنّ دخول (أل) التعريف على النكرة لتحويلها إلى معرفة ، أمّا دخولها على المعرفة ، فهو خلاف القياس ؛ لأنّ وجودها يعدُّ زائدًا ، و زيادتها خلاف القياس . [99]

و دخول (أل) على الأعلام على ضربين : [100]

1- أعلام لا يدخلها (أل) التعريف ، مثل : (زيد) ، و (فاطمة) .

2- أعلام يدخلها (أل) ، و تكون فيها زائدة لازمة ، و دخولها على هذه الأعلام إمّا لكونها مقرونة بها لجعلها أعلامًا وقت التسمية ، و ذلك مثل : (السموأل) ، و (اللات) ، فـ (أل) وجدت في هذين العلمين وقت التسمية بهما [101] ، و إمّا لكونها كانت معرّفة في أسماء معيّنة ، ثم صارت هذه الأسماء أعلامًا بالغلبة ، فحكم على (أل) بالزيادة فيها ؛ لأنّ تعريف الاسم حينئذٍ صار بالعلميّة لا بها . [102]

و لا يعنيني النوع الأوّل من الأسماء المقرونة بـ (أل) منذ البداية ؛ لأنّها كالجزء منها ، و هي كوجودها مع قسم من الأسماء الموصولة ، و الذي يعنيني في هذا البحث الأسماء التي لا تدخلها (أل) مثل (زيد) ، (بكر) و غيرهما ، فالقياس فيها عدم جواز دخول (أل) عليها ؛ "لأنّها قد تعرَّفت بتعليقها على ما سمّي بها ، و اختصت من هذه الجهة ، فأغنى ذلك عن التعريف باللام". [103]

و قد ذكرت شواهد على دخول (أل) على العلم كـ (عمرو) و (زيد) ، و قد خرّجها النحويون على الضرورة و الشذوذ [104]، و من ذلك قول الشاعر :

باعدَ أمَّ العمرِو مِن أسيرها حُرّاسُ أبوابٍ على قصورها [105]

فأدخل (أل) على الاسم العلم للضرورة الشعرية .

و قول الآخر :

وجدنا الوليدَ ابنَ اليزيدِ مباركًا شديدًا بأعباء الخلافةِ كاهلُه [106]

فأدخلت (أل) على (الوليد) ؛ للمح الأصل ، و أدخلت على (اليزيد) ؛ للضرورة الشعرية .

و قول الأخطل :

و قد كان منهم حاجبٌ و ابنُ أمِّهِ أبو جندلٍ و الزيدُ زيدُ المعارِكِ [107]

و قد خرّج النحويون اقتران الأعلام بـ (أل) في الشواهد السابقة على وجهين : [108]

الأول : أن تكون اللام زائدة غير معتدّ بها .

الثاني : أن يكون العلم نكرة حتى قيل : عمرو من العمرين ، ثمَّ عرّفَ بـ (أل) ، فقيل : أمّ العمرو ، كما تقول : أمُّ الرجل .

أمّا لفظ الجلالة (الله) ، فعدَّه بعض النّحويين أعرف المعارف ؛ لأنّ لفظ الجلالة أقلُّ لبسًا و أقوى تعيينًا من غيره عند المخاطَب [109]، و هو بذلك لا يدخله التنكير ، قال سيبويه : "و مثل ذلك أُناسٌ ، فإذا أدخلت

الألف و اللام قلت الناس ؛ إلّا أنّ الناس قد تفارقها الألف و اللام و يكون نكرة ، و اسمُ الله تبارك و تعالى لا يكون فيه ذلك " [110]، و ذكر السيوطي أنّ النحويين مجمعون على أنّ لفظ الجلالة (الله) أعرفُ المعارف ، و أنّ الخلاف في غيره . [111]

حكم العلم الممنوع من الصرف :

من الموضوعات التي يرى النحويون أنّ فيها أحكامًا تتأثر بتنكير العلم موضوع الممنوع من الصرف ؛ إذا استمدَّوا تعليلهم منع صرف الكلمات إلى مبدأي الأصل و الفرع ؛ فالتعريف فرع من التنكير ، و التأنيث فرع من التذكير [112] ، أمّا العلميّة ، فقد تزول بقصد التنكير ، أعني العموم في ذلك الاسم ، فالأسماء (تَغلب) و (يزيد) تمنع من الصرف بعلتي العلمية و وزن الفعل ، و تُصرَف إذا كانت نكرة ؛ لأنَّ اجتماعَ التنوين و التعريف يؤدّي إلى ثقل نطقيّ يزول بالتنكير [113] ، و نحو : رُبَّ أحمدٍ كريمٍ لقيتُهُ ، و حينئذٍ ينظر ، فإن لم تكن العلميّة في ذلك الاسم سببًا لمنع الصرف لا ينصرف بزوالها ، و ذلك مثل كلمة (مساجد) ، إذا جُعلَ علمًا ثمّ نُكّر ، و إن كانت العلميّة سببًا لمنع الصرف فينصرف ذلك الاسم بالتنكير في الغالب كالاسم العلم (أحمد) في الجملة السابقة ؛ لأنّ الاسم كما أنّه لا ينصرف بعروض العلميّة كذلك ينصرف بزوالها ، و إنّما قال (في الغالب) احترازًا عن نحو (أحمر) ؛ فإنّه غير منصرف لعلّتي الوصفية و وزن الفعل ، فإن جُعل علمًا ، فإنّه لا ينصرف أيضًا ؛ و ذلك لوجود علّتي العلميّة و وزن الفعل ، و تزول وصفيّته ؛ لأنّها تضاد العلميّة ، و إذا نُكّرَ لا يصير منصرفًا ، بل يبقى غير منصرف كذلك ؛ لأنّ الوصفيّة الزائلة بالعلميّة قد تعود بزوالها[114] ، و قيل : إذا كان العلم على وزن الفعل مثل (أحمَد) ، فإنّه يمنع من الصرف سواءً أكانَ معرفة أو نكرة ؛ لأنّه في حال تنكيره يمكن أن تعوّض العلمية بالوصفيّة ؛ "لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين كما استثقلوه في الأفعال" [115]، و قد أجاز الأخفش صرف الأسماء الأعلام على وزن (أفعَل) عند تنكيرها ؛ و ذلك لزوال الوصفيّة عنها بالتسمية ، و بعد تنكيرها تبقى على علّة واحدة فتُصرَف [116]، أمّا الكوفيون ، فيرون أنّ الإسم إذا قصدت به المفاضلة ، و كان خاليًا من (مِن) [117] "ثمَّ نكَّرته صرفته قولًا واحدًا لعدم شبه أصله ، و إن كان مقترنًا بـ (مِنْ) ثمّ نكّرته منعته قولًا واحدًا " [118]؛ و ذلك لأنّ (مِنْ) قويت علّتها لتعاقبها اللام و الإضافة اللذين يعاقبان التنوين . [119]

أمّا العلم المؤنث المختوم بالتاء المربوطة ، فيمنع من الصرف إذا كان معرفةً و يصرَف إذا كان نكرةً [120]، و مثله إذا كانَ العلم مؤنثًا تأنيثًا معنويًّا و زائدًا على ثلاثة أحرف ، فإنّه يمنع من الصرف إذا كان معرفة ، و يُصرف إذا نُكِّرَ [121] ، أمّا العلم المؤنث بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة ، فيمنع من الصرف ، سواءً أكان بالتعريف أم بعد تنكيره [122]؛ لأنّ هذه الألف ملازمة للتأنيث ، و تزيد الاسم ثقلًا في النطق [123]، فضلًا عن بناء الاسم معها فتصبح أحد حروفه المكونة لبنيته [124]، فضلًا عن وظيفة الألف النحوية ، فبقاء الألف أفضل من حذفها . [125]

و كذلك تصرف الأعلام المختومة بالألف و النون الزائدتين مثل (مروان) ، و المعدولة على وزن (فُعَل) و (فُعَال) مثل (عُمَر) و (حَذَام) ، و المركبة تركيبًا مزجيًّا مثل (حضرموت) ، و الأعجمية مثل (إبراهيم)، و المختومة بألف الإلحاق مثل (أرطى) ، و العلم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط مثل (سَمَر) في حال تنكيرها . [126]

أمّا كلمة (سَحَر) ، فمعناها "آخر الليل ، قبيل الصبح والجمع أسحار والسحرة سحر ، وقيل أعلى السحر ، وقيل هو من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر ، يقال لقيته بسحرة ، ولقيته سحرة وسحرة يا هذا ولقيته سحرا وسحر بلا تنوين"[127] ، و هي ممنوعة من الصرف إذا كانت علمًا و أريد بها سَحَر يومٍ بعينه ، و مجردة من (أل) ؛ و ذلك لأنّها معدولة عن كلمة (السَحَر) ، فقد نُويَ فيها (أل) كما هو الحال في الأسماء الموصولة نحو : (الذي) أو (التي) ، و لهذا السبب منعت من الصرف [128] ، و يشترط منعها من الصرف بشروط أربع ، هي :

1- إذا كانت ظرف زمان .

2- أن تدلّ على سحر يوم بعينه .

3- إذا جردت من (أل) .

4- إذا جردت من الإضافة .

فتوفرهذه الشروط فيها ، يجعلها ممنوعةً من الصرف ، و ذلك كقولنا : سأزورُكَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ ، فمنعت من الصرف بعلّتي العلمية و العدول ، يقول سيبويه : "وكما تركوا صرف سحر ظرفا ، لأنه إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا جرّدتا منه ، فلما صار معرفة في الظرف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع ، وصار معدولا عندهم كما عدلت أخر عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع ، كما ترك صرف «أمس» في الرفع"[129] ، فالنحويون متفقون على أنّ كلمة (سحر) لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة ، فتقول : (آتيك سحر يا هذا). و (قمت سحر) إذا أردت (السَحَرَ) الذي يدل على وقت السحر في تلك الليلة المعينة ، فإذا أردت سَحَرًا من الأسحار ، صرفت ، قال - تعالى - : ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ {القمر : 34} ، و السبب في عدم صرف الكلمة ؛ لأن أصل استعمالها بالألف واللام ، فتقول (قمت في أعلى السحر يا هذا) ، فمعنى (سَحَرَ) المجردة من (أل) و الممنوعة من الصرف هو المعنى نفسه الذي تدلُّ عليه (السحر) المقرونة بـ (أل) ، وقد حذفت (أل) ، فاجتمع فيه أنه معرفة بغير ألف ولام ، وأنه يراد به عهد الألف واللام [130] ، فإذا نكرت هذه الكلمة ، صرفت ؛ لأنَّ تنكيرها يزيل علّتَي العلميّة و العدول ، فالتنكير ضد العلميّة ، و من ثمَّ يزول العدول ؛ لأنّه كان معدولًا عن المعرّف بـ (أل) ، و تصرف هذه الكلمة أيضًا عند اقترانها بـ (أل) ؛ لأنّها عادت إلى أصلها و لم يكن فيها عدول [131]، و من أحكام هذه الكلمة ، هو أنَّها إذا نُكّرت أو تعرّفت بـ (أل) ، أصبحت متصرّفة ، أي يجوز أن تتنوع مواقعها الإعرابية فتأتي مبتدأ ، أو اسمًا مجرورًا كما في الآية السابقة الذكر ، أمّا إذا تعرَّفت بالعلمية و العدول - أي تكون ممنوعة من الصرف - ، فليس لها إلا موقع إعرابي واحد ، و هو النصب على الظرفية . [132]

و يُصرَف العلم الممنوع من الصرف عند تنكيره بالتثنية أو الجمع ؛ إذ إنّ الاسم إذا ثُنّي أو جُمِعَ ، بَعُدَ عن شبه الفعل ؛ لأنّ الفعل لا يُثنى و لا يُجمَع ، و لذلك يكون الاسم مصروفًا ؛ لزوال شبهه بالفعل . [133]

خاتمة البحث و نتائجه

و في الختام لا بدّ من ذكر النتائج التي توصّل إليها الباحث ، و هي ما يأتي :

1- إنّ الصلة بين تعريف النكرة لغة و اصطلاحًا هي عدم تحديد الشيء أو تعيينه .

2- إنّ الصلة بين تعريف العلم لغة و اصطلاحًا هي البروز و التعيين .

3- للعلم أقسام بحسب دلالته ، و أصل وضعه ، و لفظه ، و معناه .

4- للعلم وظائف عديدة ، و هذه الوظائف متأتية من دلالته بشكل كبير ، و من لفظه أيضًا .

5- يعامل لفظ الجلالة معاملة الأسماء الأخرى بأنه يوصف و يبدل منه ، و يختلف عنها في عدم جواز تنكيره ؛ لعدم وجود مسمًى به سوى الخالق - سبحانه و تعالى - .

6- من الأعلام ما هو نكرة في المعنى و معرفة في اللفظ ، و ذلك كاسم الجنس و علم الجنس .

7- العلم معرفة في أصله ، و التنكير عارض فيه .

8- ينكر العلم بأساليب و طرائق عدة ، و يعدّ الاشتراك أهم سبب في تنكير العلم .

9- تختلف معرفة تنكير العلم المفرد المعرب المصروف عن العلم المفرد الممنوع من الصرف و العلم المفرد المبني ؛ فيعرف تنكير الأول من خلال سياق الجملة ، أمّا العلم الممنوع من الصرف و المبني فيعرف تنكيرهما من خلال سياق الجملة و من وجود علامة التنكير كالتنوين .

10- يختلف الاشتراك بين الأعلام عن الاشتراك بين النكرات ؛ فالاشتراك بين الأعلام عارض ، أما الاشتراك بين النكرات فمقصود .

11- قد يكون تـنكير العلم تحقيقًا أو تقديرًا بالتأويل ، كما هو الحال مع اسم (لا) النافية للجنس ، و لكن الأجدر أن يكون تنكيره تحقيقًا .

12- قد ينون العلم الممنوع من الصرف تنوين الإعراب لتنكيره أو للضرورة الشعرية ، أمّا العلم المبني ، فلا ينون تنوين الإعراب في الضرورة أو في غيرها .

13- لا يجتمع التنوين - سواءً أكان للتنكير أم للإعراب - مع (أل) التعريف .

14- قد تدخل (أل) على العلم المركب تركيبًا إضافيًّا ، نحو : (أمّ العمرو) ، و يكون تنكيره مقدّرًا .

15- من علامات تنكير العلم تعريفه بـ (أل) و الإضافة .

16- هناك أعلام مثناة و مجردة من (أل) ، و ذلك كالأعلام المتلازمة ، نحو (أبانين) و (عمايتان) .

17- تجمع الأعلام جمع مذكر سالم أكثر من جمعها جمع تكسير .

18- من علامات تنكير العلم اقترانه بـ (أل) التعريف و إضافته .

19- إنّ الاسم العلم تزول علميته عند استعماله لغرض النداء ؛ و ذلك لأنّ أسلوب النداء يفيد التعريف ، و لا يجوز اجتماع معرّفين في مكان واحد .

20- إذا نودي العلم بالغلبة أو أخبر به، فإنّه يجرّد من (أل) ، و قد يضاف إليه ما الاسم الذي اشتهر به ؛ لغرض التخصيص .

21- علم الجنس يشبه علم الشخص في لفظه ، و يشبه النكرة في معناه .

22- قد يحكم بزيادة (أل) الداخلة على بعض الأسماء .

23- يتأثر حكم قسم من الأعلام الممنوعة من الصرف بالتنكير فيصرف ، و لا يتأثر حكم القسم الآخر بالتنكير ، فيبقى ممنوعًا من الصرف حتى بعد تنكيره ؛ و ذلك لوجود علة جديدة بدلًا من العلة المفقودة بسبب التنكير .

24- كما يتأثر حكم الممنوع من الصرف بالتنكير ، و ذلك نحو كلمة (سحر) المعدولة عن (السحر) ؛ إذ إنّها ممنوعة من الصرف بعلّتي العلميّة و العدول ، و ليس لها سوى موقع إعرابيّ واحد ، و هو النصب على الظرفية ، أمّا إذا نُكّرت أو اقترنت بـ (أل)، فإنّها تصرف ، و يكون لها أكثر من موقع إعرابيّ .

25- يصرف الممنوع من الصرف عند تنكيره بالتثنية أو الجمع ؛ و ذلك لفقده الشبه بالفعل ؛ لأنّ الفعل لا يثنى و لا يجمع .

هوامش البحث:

(1) ينظر : لسان العرب : ابن منظور الأفريقي المصري ، ط1، دار صادر ، بيروت ، د . ت : مادة (نكر) : 5/272-274.

(2) ينظر : الكتاب : سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1988 : 2/5.

(3) لسان العرب : مادة (نكر) : 5/232.

(4) ينظر : الكتاب : 2/108 ، و الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحـ : د . فخر الدين قباوة ، و أ . محمد نديم فاضل ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992: 448 ، و النحو الوافي : عباس حسن ، ط3، دار المعارف ، مصر ، د . ت : 1/209.

(5) ينظر : المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط2، وزارة الأوقاف ، مصر ، 1979: 4/276 .

(6) ينظر : لسان العرب : مادة (علم) : 12/416.

(7) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، تحـ : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط5، دار الجيل ، بيروت ، 1979: 1/124-125.

(8) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة و تحقيق : د . يحيى بشير مصري ، ط1، الإدارة العامة للثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، 1996 : 3/340، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق و شرح : د . عبد العال سالم مكرم ، ط1، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1980 : 1/246.

(9) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1/127.

(10) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين بن عقيل ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2، دار الفكر ، دمشق ، 1985: 1/124

(11) اسم بلد في الشام .

(12) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1/126-127.

(13) المصدر نفسه : 1/126-127 .

(14) شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش ، قدم له : د . أميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001: 1/93.

(15) المقتضب : 4/276.

(16) النحو الوافي : 1/207، و 289-291.

(17) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 2/504.

(18) ينظر : شرح التسهيل : ابن مالك ، تحـ : د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون ، د . ط ، هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان ، د . ت : 1/170.

(19) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 2/505.

(20) ينظر : مفاتيح الغيب : الفخر الرازي ، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1981 : 1/162 ، و شرح التسهيل : 1/177.

(21) مفاتيح الغيب: 1/162.

(22) الكشاف : جار الله الزمخشري ، تحقيق و دراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، و أ . د . فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1998 : 1/108.

(23) اشتقاق أسماء الله : أبو القاسم الزجاجي ، تحـ : د . عبد الحسين المبارك ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1986: 26.

(24) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 125/1.
(25) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحـ : أحمد محمد الخراط ، د . ط ، دار القلم ، دمشق ، د . ت : 24/1 و لم أجده في كتابه ، غير أنّه قال : " و مثل ذلك أناس ، فإذا أدخلت الألف و اللام قلت الناس ؛ إلّا أنّ الناس قد تفارقها الألف و اللام و يكون نكرة ، و اسم الله تبارك و تعالى لا يكون فيه ذلك " : الكتاب : 196/2، فهو يرى أنّ اسم الله لا يُنَكَّر .
(26) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 189/1-191.
(27) تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، دراسة و تحقيق و تعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، و د . زكريا عبد المجيد النوتي ، و د . أحمد النجولي الجمل ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1993: 292/7.
(28) ينظر : معاني النحو : د . فاضل السامرائي ، د . ط ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، د . ت : 75/1-78.
(29) ينظر : النحو الوافي : 129/1 ، و معاني النحو : 75/1 .
(30) الكتاب : سيبويه : 103/2.
(31) ينظر : المصدر نفسه : 103/2-105 ، و المقتضب : 323/4-325 ، و سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحـ : د . حسن هنداوي ، ط1، دار القلم ، دمشق ، 1985 : 450/2-451 .
(32) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 518/2.
(33) البيت من الطويل ، و هو لطرفة بن العبد ، ينظر : ديوانه ، دار صادر ، بيروت ، 1961 : 72 ، و الكتاب : 396/3 ، و المقتضب : 220/2 .
(34) ينظر : الكتاب : 396/3.
(35) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 87/2.
(36) الرجز لرؤبة بن العجاج ، ينظر : مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج : اعتنى بتصحيحه و ترتيبه : وليم بن الورد ، د . ط ، دار ابن قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، د . ت : 193، و الكتاب : 153/2 و 396/3 ، و المقتضب : 221/2، و سر صناعة الإعراب : 460/2.
(37) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 139/1-140.
(38) البيت من الطويل ، و هو للأسود بن يعفر ، ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 139/1 ، و شرح التسهيل : 181/1.
(39) ينظر : النحو الوافي : 125/1-126.
(40) الأشباه و النظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، تحـ : عبد الإله نبهان ، و غازي مختار طليمات ، و إبراهيم محمد عبد الله ، و أحمد مختار الشريف ، د . ط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، 1987 : 534/2.
(41) المصدر نفسه : 534/2.
(42) ينظر : الكتاب : 193/3-232.
(43) التطور النحوي للغة العربية : برجستراشر ، د . ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 2003 : 119.
(44) ينظر : معاني النحو : 76/1.
(45) سر صناعة الإعراب : 493/2-494.
(46) ينظر : المصدر نفسه : 493/2-494.
(47) اللباب في علل البناء و الإعراب : أبو البقاء العكبري ، تحـ : محمد عثمان ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2009: 67.
(48) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 5/2.

(49) الأشباه و النظائر في النحو : 413/2 .
(50) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب : 318، و النحو الوافي : 129/1 .
(51) ينظر : شرح التسهيل : ابن مالك : 175/1-176 .
(52) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب : 312-313.
(53) ينظر : النحو الوافي : 129/1-130، و معاني النحو : 76/1.
(54) ينظر : سر صناعة الإعراب : 452/2 .
(55) النحو الوافي : 436/1.
(56) ينظر : المصدر نفسه : 695/1 ، و معاني النحو : 77/1.
(57) ينظر : معاني النحو : 78/1.
(58) البيت من الطويل ، و هو لابن ميادة ، و قد روي في ديوانه : رأيت الوليد ...شديدًا بأحناء الخلافة ... ، ينظر : شعر ابن ميّادة : جمعه و حققه : حنا جميل حداد ، مراجعة و إشراف و طباعة : قدري الحكيم ، د . ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1982 : 192، و سر صناعة الإعراب : 451/2 ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 435/1 ، و 517/2، ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 29/5 ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 73/1 و 183.
(59) البيت من الطويل ، و هو لرجل من طي ، ينظر : سر صناعة الإعراب : 452/2 و 456 ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب :435/1، و 517/2 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 487/6 .
(60) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 517/2.
(61) البيتان من الطويل ، و هما لربيعة بن ثابت الرقي ، ينظر : سر صناعة الإعراب : 460/2، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 317/2، و لسان العرب : 48/2 ، و معاني النحو : 76/1.
(62) شرح المفصل للزمخشري : 134/1.
(63) معاني النحو : 77/1 ، و ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 2/ 517
(64) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 5/2.
(65) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 92/2.
(66) البيت من الوافر ، و هو لابن الزبير الأسدي ، ينظر : الكتاب : 297/2 ، و المقتضب : 362/4، و الأصول في النحو : ابن السراج ، تحـ : د . عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1988 : 276/1، و شرح المفصل للزمخشري : 97/2 ، و 99 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 83/1، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 829/1 ، و النحو الوافي : 695/1.
(67) البيت من الرجز ، و هو لرجل من بني دبير ، ينظر : الكتاب : 296/2 ، و المقتضب : 362/4، و الأصول في النحو : 382/1، و شرح المفصل للزمخشري : 96/2، و 162/3، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 83/1 و 308/3، و اللباب في علل البناء و الإعراب : 87/1 ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 829/1 ، و تفسير البحر المحيط : 544/2، و النحو الوافي : 695/1.
(68) ينظر : أسرار العربية : أبو البركات الأنباري ، تحـ : محمد بهجت البيطار ، د . ط ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د . ت : 250-251.
(69) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 937/1، و معاني النحو : 126/3.
(70) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 196/2.
(71) ينظر : المصدر نفسه : 226/2.

(72) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 2/194-195.
(73) ينظر : المصدر نفسه : 2/195.
(74) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 1/830.
(75) ينظر : المصدر نفسه : 1/830.
(76) ينظر : المقتضب : 4/205-206 ، و المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحـ : د . كاظم بحر المرجان ، د . ط ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982 : 2/755 ، و شرح المفصل للزمخشري : 1/320 .
(77) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي ، قدم له و وضع شواهده و فهارسه : فواز الشعار ، إشراف : د . أميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 : 2/187-189 ، و شرح التسهيل : 3/392 .
(78) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2/755 .
(79) ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب : 229 .
(80) ينظر : الأصول في النحو : 1/330 ، و شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، حققه و قدم له و علق عليه : د . رمضان عبد التواب ، و د . محمود فهمي حجازي ، و د . محمد هاشم عبد الدايم ، د . ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1986 : 1/155.
(81) ينظر : شرح كتاب سيبويه : 1/155-156 .
(82) المصدر نفسه : 1/156 .
(83) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 1/320 .
(84) ينظر : الأصول في النحو : 1/330 .
(85) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1/186 ، و النحو الوافي : 1/433-435 .
(86) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1/73، و 184.
(87) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1/132 ، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1/128، و النحو الوافي : 4/677.
(88) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1/132.
(89) ينظر : النحو الوافي : 1/298.
(90) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1/132.
(91) ينظر : كتاب أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو ابن الحاجب ، دراسة و تحقيق : د . فخر صالح سليمان قدارة ، د . ط ، دار عمار ، الأردن ، و دار الجيل ، بيروت ، 1989: 2/684 .
(92) الكتاب : 3/507 .
(93) شرح كتاب سيبويه : 1/155 .
(94) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2/755-756 .
(95) البيت من الطويل ، و هو لرجل من طيء ، ينظر : سر صناعة الإعراب : 2/452 و 456 ، و شرح التسهيل :1/147 و 3/231 ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 1/435، و 2/517.
(96) ينظر : شرح التسهيل : 1/146-147 و 3/231-232 .
(97) شرح المفصل للزمخشري : 1/137 .
(98) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 2/271-272 .
(99) ينظر : (أل) الزائدة اللازمة مواضعها و أحكامها : د . عبد الرحمن الخضيري ، ط1 ، دار كنوز أشبيليا ، 1997: 18 .

(100) ينظر : المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تقديم و تحقيق : د . حسن هنداوي ، ط1، دار القلم للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، و دار المنارة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1987 : 285 .

(101) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 138/1.

(102) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 196 .

(103) المسائل الحلبيات : 285 .

(104) ينظر : سر صناعة الإعراب : 366/1 ، و 456/2 و 458 و 459، و اللباب في علل البناء و الإعراب : 195/1، و الجنى الداني في حروف المعاني : 198 ، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 127/1.

(105)البيت من الرجز ، و هو لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ، ينظر : ديوان أبي النجم العجلي : جمعه و شرحه و حققه : د . محمد أديب عبد الواحد جمران ، د . ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 2006 : 212 ، و بلا نسبة في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 29/5، و سر صناعة الإعراب : 366/1، و اللباب في علل البناء و الإعراب : 195/1 ، و الجنى الداني في حروف المعاني : 198 . .

(106) البيت من الطويل ، و هو لابن ميادة ، و قد روي في ديوانه : رأيت الوليد ...شديدًا بأحناء الخلافة ... ، ينظر : شعر ابن ميّادة : 192 ، و سر صناعة الإعراب : 451/2 ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 435/1 ، و 517/2 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 29/5 ، و و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 73/1 و 183 .

(107) البيت من الطويل ، و هو للأخطل ، ينظر : ديوانه : شرحه و صنف قوافيه و قدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1994 : 221 ، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 128/1 (الهامش) ، و بلا نسبة في شرح المفصل للزمخشري : 134/1 ، و أمالي ابن الحاجب : 322/1 .

(108) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 757/2 .

(109) ينظر : إشتقاق أسماء الله : 26 .

(110) الكتاب : 196/2 .

(111) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 191-189/1 .

(112) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 964/2.

(113) ينظر : الكتاب : 194/3، 198،221 .

(114) ينظر : النحو الوافي : 213/4.

(115) الكتاب : 192/3 .

(116) ينظر : أسرار العربية : 274 .

(117) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق و تعليق : د . محمد كامل بركات ، د . ط ، دار المدني للطباعة و النشر و التوزيع ، جدة ، 1984 : 29-28/3.

(118) المصدر نفسه : 28/3 .

(119) ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل : ابن الحاجب ، تحقيق و تقديم : د . موسى بناي العليلي ، د . ط ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق ، د . ت : 148/1 .

(120) ينظر : الكتاب : 220/3 .

(121) ينظر : المصدر نفسه : 240/3 ، و المقتصد في شرح الإيضاح : 991/2 .

(122) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 986-984/2 .

(123) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 168/1 .

(124) على العكس من التاء المربوطة ؛ إذ تكون أحيانًا طارئة ، ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 113/1، و 132-133 .

(125) ينظر : الجمل في النحو : الزجاجي ، إعتنى بتصحيحه و شرح أبياته : الشيخ ابن أبي شنب ، د . ط ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، 1926 : 225-226 ، و المقتصد في شرح الإيضاح : 989/2-990.

(126) ينظر : الجمل في النحو : 225-227 .

(127) لسان العرب : 13/6 .

(128) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور : 328/2 .

(129) الكتاب : 43/2 .

(130) ينظر : الكتاب : 225/1 ، و المقتضب : 378/3 ، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 335/3-336 .

(131) ينظر : شرح المفصل للزمخشري : 424/1 ، و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 113/1-114 .

(132) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري ، تحـ : د . طه عبد الحميد طه ، د . ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1980: 406/2 .

(133) ينظر : سر صناعة الإعراب : 465/2.

مصادر البحث و مراجعه

1- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري ، تحـ : محمد بهجت البيطار ، د . ط ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د . ت .
2- الأشباه و النظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، تحـ : عبد الإله نبهان ، و غازي مختار طليمات ، و إبراهيم محمد عبد الله ، و أحمد مختار الشريف ، د . ط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، 1987.
3- اشتقاق أسماء الله : أبو القاسم الزجاجي ، تحـ : د . عبد الحسين المبارك ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1986 .
4- (أل) الزائدة اللازمة مواضعها و أحكامها : د . عبد الرحمن الخضيري ، ط1 ، دار كنوز أشبيليا ، 1997 .
5- الأصول في النحو : ابن السراج ، تحـ : د . عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1988 .
6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، تحـ : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط5، دار الجيل ، بيروت ، 1979 .
7- الإيضاح في شرح المفصّل : ابن الحاجب ، تحقيق و تقديم : د . موسى بناي العليلي ، د . ط ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق ، د . ت .
8- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري ، تحـ : د . طه عبد الحميد طه ، د . ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1980 .
9- التطور النحوي للغة العربية : برجستراشر ، د . ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 2003 .
10- تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، دراسة و تحقيق و تعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، و د . زكريا عبد المجيد النوتي ، و د . أحمد النجولي الجمل ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1993 .

11- الجمل في النحو : الزجاجي ، إعتنى بتصحيحه و شرح أبياته : الشيخ ابن أبي شنب ، د . ط ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، 1926 .
12- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحـ : د . فخر الدين قباوة ، و أ . محمد نديم فاضل ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992 .
13- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحـ : أحمد محمد الخراط ، د . ط ، دار القلم ، دمشق ، د . ت .
14- ديوان أبي النجم العجلي : جمعه و شرحه و حققه : د . محمد أديب عبد الواحد جمران ، د . ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 2006
15- ديوان الأخطل : شرحه و صنف قوافيه و قدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1994 .
16- ديوان طرفة بن العبد : طرفة بن العبد ، دار صادر ، بيروت ، 1961
17- سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحـ : د . حسن هنداوي ، ط1، دار القلم ، دمشق ، 1985 .
18- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين بن عقيل ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2، دار الفكر ، دمشق ، 1985 .
19- شرح التسهيل : ابن مالك ، تحـ : د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون ، د . ط ، هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان ، د . ت .
20- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي ، قدم له و وضع شواهده و فهارسه : فواز الشعار ، إشراف : د . أميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 .
21- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : الرضي الاستراباذي ، دراسة و تحقيق : د . يحيى بشير مصري ، ط1، الإدارة العامة للثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، 1996 .
22- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، حققه و قدم له و علق عليه : د . رمضان عبد التواب ، و د . محمود فهمي حجازي ، و د . محمد هاشم عبد الدايم ، د . ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1986 .
23- شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش ، قدم له : د . أميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001 .
24- شعر ابن ميّادة : جمعه و حققه : حنا جميل حداد ، مراجعة و إشراف و طباعة : قدري الحكيم ، د . ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1982 .
25- كتاب أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو ابن الحاجب ، دراسة و تحقيق : د . فخر صالح سليمان قدارة ، د . ط ، دار عمار ، الأردن ، و دار الجيل ، بيروت ، 1989 .
26- الكتاب : سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1988 .
27- الكشاف : جار الله الزمخشري ، تحقيق و دراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، و أ . د . فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1998 .
28- لسان العرب : ابن منظور الأفريقي المصري ، ط1، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
29- اللباب في علل البناء و الإعراب : أبو البقاء العكبري ، تحـ : محمد عثمان ، ط1، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2009 .
30- مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج : اعتنى بتصحيحه و ترتيبه : وليم بن الورد ، د . ط ، دار ابن قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، د . ت .
31- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق و تعليق : د . محمد كامل بركات ، د . ط ، دار المدني للطباعة و النشر و التوزيع ، جدة ، 1984 .

32- المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تقديم و تحقيق : د . حسن هنداوي ، ط1، دار القلم للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، و دار المنارة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1987 .
33- معاني النحو : د . فاضل السامرائي ، د . ط ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، د . ت .
34- مفاتيح الغيب : الفخر الرازي ، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1981 .
35- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحـ : د . كاظم بحر المرجان ، د . ط ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982 .
36- المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط2، وزارة الأوقاف ، مصر ، 1979 .
37- النحو الوافي : عباس حسن ، ط3، دار المعارف ، مصر ، د . ت .
38- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق و شرح : د . عبد العال سالم مكرم ، ط1، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1980 .